فسح المجال أمام إمكانية إعفاء الملقحين بثلاث جرعات من ضرورة إجراء اختبار بي سي آر PCR

أعلنت وزيرة الصحة وخدمات الرعاية، إنغفيلد شركول، عن فسح المجال أمام عدم حاجة الأشخاص الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح أو جرعتين من اللقاح بالإضافة إلى الإصابة بعدوى الكورونا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لإجراء اختبار بي سي آر PCR لتأكيد الإصابة، ومعني ذلك أنه في حال إيجابية الاختبار الذاتي لهؤلاء الأشخاص، فإنهم لا يحتاجون التوجه لمركز فحص الكورونا لإجراء اختبار بي سي آر. وفي نفس الوقت، تريد السلطات قيام هؤلاء الأشخاص باستخدام الأنظمة البلدية لتسجيل نتائج الاختبارات الذاتية. يرجع السبب في هذه التعديلات إلى أن الطاقة الاستيعابية المتوفرة لدى البلديات فيما يخص إجراء الاختبارات تشهد ضغطًا كبيرًا بسبب معدلات العدوى المتزايدة بشكل حاد.

- قالت وزيرة الصحة وخدمات الرعاية، إنغفيلد شركول، "طلبنا من مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة في العشرين من يناير / كانون الثاني إجراء تقييم لنظام إجراء اختبارات الكورونا مع تحديد المهلة للحصول على الرد بتاريخ 21 يناير / كانون الثاني. وبناء على التقييم الذي تسلمته الحكومة، يمكننا الآن فسح المجال أمام إمكانية إعفاء الأشخاص الذين تلقوا ثلاث جرعات من اللقاح أو أولئك الذين حصلوا على جرعتين بالإضافة إلى تعافيهم من العدوى خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، من ضرورة إجراء اختبار بي سي آر لتأكيد الإصابة. قمت بناءً على رد الهيئات الصحية بتكليف مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة بإجراء حوار سريع مع البلديات وتحديث التوصيات بشأن الفئات التي سيتم إجراء اختبارات بي سي آر لها لتأكيد الإصابة".

حصل قرابة 2,5 مليون شخص على الجرعة الثالثة من اللقاح. بالإضافة إلى ذلك، فهناك نسبة ممن تلقوا جرعتين من اللقاح وأصيبوا كذلك بالعدوى خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. تشكل كل هذه الفئات نسبة كبيرة من إجمالي سكان البلاد، وستساهم هذه التعديلات في تخفيف العبء على البلديات. لن يكون لهذا التعديل أي تأثير على شهادة كورونا بالنسبة لهذه الفئة، حيث إنهم يعتبرون بالفعل ملقحين بشكل كامل.

وأضافت شركول أن الوزارة تولي الاهتمام بإيجاد حلول جيدة تخفف من الأعباء التي تواجه البلديات.
تهيب الحكومة بكل من يُظهر نتيجة إيجابية من خلال الاختبارات الذاتية تسجيل النتيجة على أنظمة البلدية الخاصة بذلك.
يعتبر التسجيل الذاتي مسألة مهمة حتى تظل السلطات الصحية قادرة على مراقبة تطورات العدوى. حتى وقتنا هذا،

تمكنت 132 بلدية من تجهيز نظام التسجيل والذي يشمل إجمالي 4 مليون مواطن. سيقوم الاتحاد العام للبلديات في النرويج في غضون وقت قصير بتوفير نظام مماثل لبقية البلديات، وتم تكليف مديرية الصحة بمتابعة الأمر.